

المذكور على ان تفاعل القصر من فاعل مفعول ذلك الفعل
 الذي يتعلق به الفعل في فاعل وجه المفعولية ينسب
 اليه الفعل في تفاعل على وجه الفاعلية **والشكف** ^{بها}
مخحا هلم بغيره الجازية **بالتكلف** بالآز
 اذا فسرت **التكلف** بان الفاعل يتعاقب ذلك الفعل يحصل
 معناه ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل المتبين
 من حيث ان اللفظ في كل منهما غير ما ان الترتيب اليه
 بان معنى التعميل ممارسة الفعل يحصل معنى التفاعل
 اظهر الفعل على خلافه لا يحصل بل يظهر انه عليه
 فان الفاعل في تخمير يطلب ان يكون جليما والفاعل
 في مخا هل زيد لا تطلب ان يكون جاهلا وهذا معنى
 ما اشار اليه الشراح بقوله فالفرق الى اخره
 الا ان قوله ان التخمير يرد وجود الحلم من نفسه الا ان
 فيه يطلب كما قال الجازية لا يريد ان وجود الحلم
 غير مقدور له ف لا يعاقب من الارادة الا بتأويل
 تغلفها باسباب العادية بخارج الطلب فان يتعاقب
 بالمقدور مطلقا **وهو المطاوعة** **فعل** يرد يقط
 التلاوي الحجر لا يقصد فتح العين لجواز خطفة ما تحطف
 وفتح البناء للمفعول فاقطع وترك تصيده بالمعد
^{نعم}

التكلم به من قوله فيما امر المطاوعة حصول الاثر من تعلق
 الفعل المتعدي بمفعوله واما ما جاء من فهو ومنعوم فهو
 بالفتح اذا سقط وعوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان
 يكونا مطاوعين لا محوية واعوية كما دخله فاذا دخل ولا
 يكون ذلك فيها شاذ **اربعها** اي وكونه للمطاوعة لا
الا لانيما اذا المطاوعة كما قال الجازية تيقض للزوم وكان
 نظرا لانتظامها على ان هذا عاما هو في مطاوع المتعدي
 ولو جاء ما مطاوع المتعدي لا اثنين فيتعدي لو احده كعلمته
 الحنا فقيل فيجوز كسرت زبداجيته فاكسار هو تلك
 الحنة فان قلت فاسبب الزوم عند الشارح في انطق
 وانقص وانسخ الشهر وانكدرت النجوم اي سقطت
 المطاوعة فيها الاطلاق وقيل لا استعماله من نفس التلوذ
 مثلا و سلخ لا استعماله في سلخ الشاة مثلا وانكدرت
 الشيء المقدر الوضع فقول بعضهم لا فعل لها مستعمل في
 اطلاقه نظرا **وازعجته** الضمير للشيء المحذوف عنه
 لا الباب المقدم ذكره **الشواذ** فان قلت هذا مخالف
 لما تقدم عن ابن عصفور من ان منحورا ومنعوما من اهويته
 واعوية لانثذوز فيها قلت يمكن ان يجمع بينهما بات
 الشذوذ المنفي مخالفته الاستعمال والشذوذ مثبت

التكلم به من قوله فيما امر المطاوعة حصول الاثر من تعلق
 الفعل المتعدي بمفعوله واما ما جاء من فهو ومنعوم فهو
 بالفتح اذا سقط وعوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان
 يكونا مطاوعين لا محوية واعوية كما دخله فاذا دخل ولا
 يكون ذلك فيها شاذ
 الا لانيما اذا المطاوعة كما قال الجازية تيقض للزوم وكان
 نظرا لانتظامها على ان هذا عاما هو في مطاوع المتعدي
 ولو جاء ما مطاوع المتعدي لا اثنين فيتعدي لو احده كعلمته
 الحنا فقيل فيجوز كسرت زبداجيته فاكسار هو تلك
 الحنة فان قلت فاسبب الزوم عند الشارح في انطق
 وانقص وانسخ الشهر وانكدرت النجوم اي سقطت
 المطاوعة فيها الاطلاق وقيل لا استعماله من نفس التلوذ
 مثلا و سلخ لا استعماله في سلخ الشاة مثلا وانكدرت
 الشيء المقدر الوضع فقول بعضهم لا فعل لها مستعمل في
 اطلاقه نظرا
وازعجته الضمير للشيء المحذوف عنه
 لا الباب المقدم ذكره
 الشواذ فان قلت هذا مخالف
 لما تقدم عن ابن عصفور من ان منحورا ومنعوما من اهويته
 واعوية لانثذوز فيها قلت يمكن ان يجمع بينهما بات
 الشذوذ المنفي مخالفته الاستعمال والشذوذ مثبت